تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
Jordanian National Forum for Women

دراسةُ اتّجاهاتِ المواطنين الأردنيّين والمواطناتِ حولَ المشاركةِ في الانتخاباتِ النيّابيّةِ لعامِ ٢٠٢٤ ودعمِ النّساءِ كناخباتٍ ومرشّحاتٍ

لافتةٌ في عمّانَ نشرَتْها الهيئةُ المستقلّةُ للانتخابِ للتشجيعِ على المشاركة في الانتخابات النيّابيّة لعام ٢٠٢٤ (تصوير صلاح ملكاوي / قناة المملكة)

قائمة المحتويات

١ نبذةٌ عن تجمّعِ لجانِ المرأةِ الوطنيِّ الأردنيّ

٢ الانتخاباتُ النّيابيّةُ الأردنيّةُ للمجلسِ العشرين

٣ أهمّيّةُ الدّراسةِ وأهدافُها

٤ منهجيّةُ الدّراسةِ

٥ عيّنةُ الدّراسةِ وإطارُها المكانيِّ والزّمانيِّ

٦ محاورُ الدّراسةِ

٧ توصياتُ الدّراسة

نبذةٌ عن تجمّعِ لجانِ المرأةِ الوطنيِّ الأردنيِّ

تجمّعُ لجانِ المرأةِ الوطنيِّ الأردنيِّ (JNFW) هو جمعيةٌ وطنيّةٌ مدنيّةٌ أردنيّةٌ تأسّستْ عامَ ١٩٩٥ برئاسةِ صاحبةِ السّموِّ الملكيِّ الأميرةِ بسمةِ بنت طلالِ المعظّمةِ. يُعْنَى التّجمّعُ بتمكينِ المرأةِ الأردنيّةِ وتعزيزِ مشاركتِها في الحياةِ الديمقراطيّةِ والسّياسيّةِ والحزبيّةِ والمجالسِ الوطنيّةِ والمحليّةِ على كافّةِ الصّعدِ التّشريعيّةِ والإداريّةِ والتّنظيميّةِ.

انطلاقاً من أهدافِ تجمّعِ لجانِ المرأةِ الرئيسةِ المتمثّلةِ بدعمِ مشاركةِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ، قامَ تجمّعُ لجانِ المرأةِ بإعدادِ دراسةٍ تحليليّةٍ معمّقةٍ لقياسِ التّغييرِ في اتّجاهاتِ المواطنين والمواطناتِ الأردنيّين حولَ ترشّحِ وانتخابِ المرأةِ الأردنيّةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ للمجلسِ النّيابيِّ العشرين ومدى تأثيرِ التّعديلاتِ على التّشريعاتِ النّاظمةِ للمشاركةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ.

يتقدّمُ تجمّعُ لجانِ المرأةِ الوطنيِّ الأردنيِّ ممثلاً برئيستِه صاحبةِ السّموّ الملكيّ الأميرةِ بسمةِ بنتِ طلالِ المعظّمةِ والمجلسِ الأعلى للتجمّعِ بالشّكرِ والعرفانِ إلى الفريقِ الّذي عملَ على إنجازِ هذه الدّراسةِ بنجاحٍ وقامَ بتقديمِ الدّعمِ الفَنّيِّ والمراجعةِ والتّوجيهِ والإخراجِ لهذهِ الدّراسةِ بصورتِها النّهائيّةِ. كما يتقدّمُ بالشكرِ إلى كافّةِ الزّملاءِ والزّميلاتِ والعضواتِ في تجمّعِ لجانِ المرأةِ وشركائِه على المساعدةِ في نشرِ الاستبانةِ الّتي أُعِدّتْ خصيصاً لغاياتِ جمعِ البياناتِ المستخدمةِ في هذهِ الدّراسةِ، وكلّ من ساهمَ بتعبئتِها.

واللهُ وليُّ التوفيقَ

أيلول ٢٠٢٤

صاحبةُ السّموِّ الملكيِّ الأميرةُ بسمةُ بنتُ طلالٍ المعظّمةُ

الانتخاباتُ النّيابيّةُ للمجلسِ النّيابيِّ العشرين

عُقدتْ في العاشرِ من أيلول الانتخاباتُ البرلمانيّةُ الأردنيّةُ لعامِ ٢٠٢٤، والّتي شَهدتْ لأوّلِ مرةٍ في تاريخِ الانتخاباتِ البرلمانيّةِ الأردنيّةِ قوائمَ يُشترَطُ أن تكونَ حزبيّةً بشكلٍ كاملٍ وذلك بالتّرشّحِ على الدّائرةِ العامّةِ.

استناداً إلى الهيئةِ المستقلّةِ للانتخابِ، يبلغُ عددَ المقاعدِ تحتَ قبّةِ البرلمانِ ١٣٨ مقعداً على مستوى الدولةِ، بزيادةِ ٨ مقاعدَ عن مجلسِ النّوابِ السّابقِ ٢٠٢٠. تنقسمُ المقاعدُ إلى ٤١ مقعداً للدائرةِ العامّةِ، و ٩٧ مقعداً للدوائرِ المحليّةِ، منها ١٨ مقعداً مخصّصاً للنساءِ (الكوتا النّسائيّة)، وبواقعِ مقعد واحد عن كلِّ دائرةٍ انتخابيّةٍ محلّيّةٍ، ٩ مقاعدَ مخصصة للمسيحيّين، و ٣ مقاعدَ مخصصة للشركسِ والشيشانِ. بالإضافةِ إلى ما تحصدُهُ الأحزابُ من مقاعدَ نيابيّةٍ لمن تجاوزَتِ العتبةَ ودخلَتْ في سباقِ التّنافسِ.

تُعرَفُ الكوتا بأنّها المقاعدُ التي خصّصَهَا قانونُ انتخابِ مجلسِ النّوّابِ للنساءِ وفئة الأقلّيّاتِ وهم المسيحيّون والشّركسُ والشّيشانُ. وجاءَتِ الكوتا لضمانِ تمثيلِ هذهِ الفئاتِ تحتَ قبّةِ البرلمانِ، على أنْ تكونَ مقاعدُهم تمثّلُ حداً أدنى دونَ تحديدِ سقفٍ لأعدادِهم على المسارِ التّنافسيِّ الحرّ.

يوجد ٣٨ حزباً مسجّلاً في الأردنّ، ترشَّحَ منها ٣٦ حزباً عن الدّائرةِ العامّةِ. يكونُ التّرشّحُ للدوائرِ المحلّيّةِ من خلالِ قوائمَ وليسَ بشكلٍ فرديٍّ. سمحَتْ هذه الانتخاباتُ لكلّ مقترعٍ أن يُدْلِيَ بصوتَيْنِ اثنَيْنِ؛ صوتٍ لقائمةٍ محلّيّةٍ ومُتَرَشَّحين فيها على مستوى الدّائرةِ المحلّيّةِ بناءً على مكانِ إقامةِ النّاخبِ، وصوتٍ لقائمةٍ حزبيّةٍ على مستوى الدّائرةِ العامّةِ.

أتاحَ قانونُ الانتخابِ الجديدِ فرصاً جديدةً للنساءِ والشّبابِ، فعلى مستوى الدّوائرِ المحلّيّةِ جرى رَفْعُ عددِ المقاعدِ المخصّصَةِ للمرأةِ (الكوتا النّسائية) من ١٥ إلى ١٨ مقعداً. أمّا على مستوى القوائمِ الحزبيّةِ، فيُشْتَرَطُ لتشكيلِها أنْ تَضمَّ امرأةً واحدةً على الأقلِّ ضمنَ المترشّحينَ الثّلاثةِ الأوائلِ وأخرى ضمنَ المترشّحينَ الثّلاثةِ التّاليين، ويجبُ أنْ تَضُمَّ القوائمُ الحزبيُّة شاباً أو شابةً يَقِلُّ عمرُهُ أو عمرُهَا عن ٣٥ عاماً ضمنَ أوّلِ خمسةِ مترشّحين. كما أتاحَ الفرصةَ للمرأةِ الرّاغبةِ بالتّرشّحِ بتحديدِ مسارِ التّرَشُّحَ، إمّا عن طريقِ مسارِ الكوتا النّسائيّةِ أو عن طريق مسارِ التّنافسَ وهذا يزيدُ من فرصِهم بالفوزِ على عكسِ الانتخاباتِ النّيابيّةِ السّابقةِ.

الانتخاباتُ النّيابيّةُ للمجلسِ النّيابيِّ العشرين

الدّائرةُ العامّةُ:

تَرشّحَ في الدّائرةِ الانتخابيّةِ العامّةِ ٦٨٦ مرشحاً ضمن ٢٥ قائمةٍ، بينَهم ٤٩٩ من الذّكورِ و ١٨٧ من الإناثِ. بالإضافةِ إلى ١٦٠ مرشحاً ومرشحةً من فئةِ الشّبابِ (أقل من ٣٥ عاماً)، ١١٠ من الذّكورِ و ٥٠ من الإناثِ.

الدّوائرُ المحلّيّةُ:

ترشّحَ في الدوائرِ الانتخابيّةِ المحليّةِ ٩٥٤ مرشحاً ضمن ١٧٤ قائمة، بينهم ٧٥٩ من الذّكور و ١٩٥ من الإناثِ، بالإضافة إلى ٦٠ مرشحاً ومرشحةً من فئةِ الشّبابِ (أقل من ٣٥ عاماً)، ٣٢ من الذّكورِ و ٢٨ من الإناثِ.

توزيع المقاعد النيابية في قانون الانتخاب لمجلس النواب

وكالة الأنباء الأردنية
Jordan News Agency

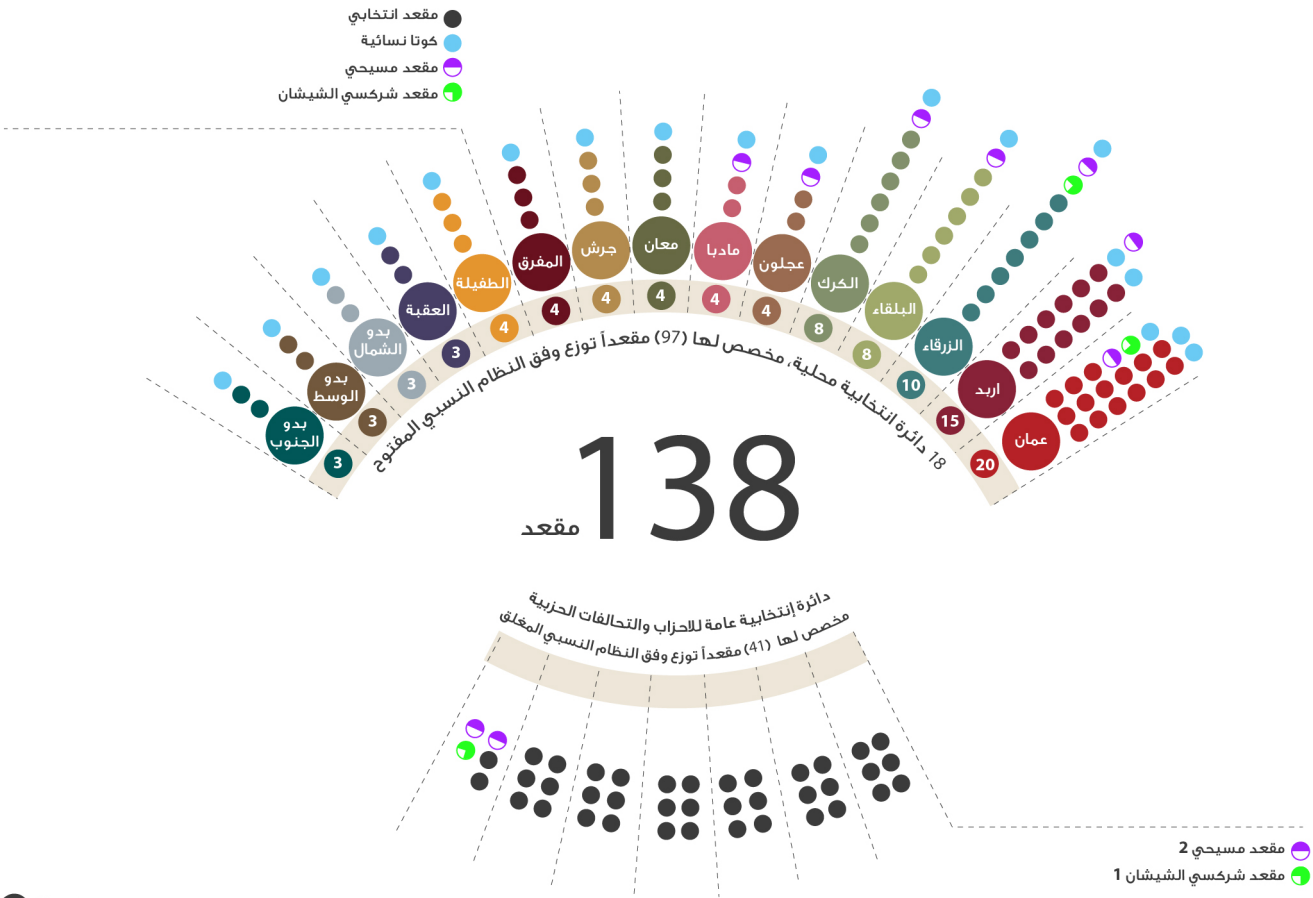

@petranews

المصدر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

أهمّيّةُ الدّراسةِ وأهدافُها

تُعَدُّ المشاركةُ السياسيةُ للمرأةِ محوراً أساسياً في العمليّة الديمقراطيّة ومؤشراً على مستوى التّقدمِ الحضاريّ والسياسيّ وقد انعكسَ ذلك في توصياتِ اللّجنة الملكيّة لتحديث المنظومة السّياسية المتعلّقةِ بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة والحزبيّة ووجودها في مواقع صُنعِ القرار، الأمرُ الذي يمثّل ركناً أساسيّاً في تحقيقِ العدالةِ الاجتماعيّةِ وبناء مجتمعٍ أكثر شمولاً وتقدماً.

تُشكّلُ المرأةُ ما يقاربُ نصفَ المجتمعِ الأردنيّ، إلّا أنّها ما زالتْ غيرَ قادرةٍ بشكلٍ واضحٍ وملموسٍ على المشاركةِ بشكلٍ فاعلٍ في الانتخاباتِ البرلمانيّةِ والأحزابِ السّياسيّةِ بالمستوى المطلوب، بالرّغم من التقدّمِ الذي أحرزتْه في جميعِ المجالاتِ وما تتمتعُ به من إمكانيّاتٍ ثقافيّةٍ وعلميّةٍ ومعرفيّةٍ.

تهدفُ الدّراسةُ إلى المساهمةِ في تحقيقِ أهدافِ الاستراتيجيّةِ الوطنيّةِ للمرأةِ في الأردنّ (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥) المرتبطةِ بتعزيزِ مشاركتِها السياسيّةِ والحزبيّةِ من خلالِ التّعرّفِ على التّحديات الرئيسة التي تقفُ عائقاً في وجهِ المرأةِ الأردنيّةِ وتحدُّ من مشاركتِها في العملِ السّياسيّ والحزبيّ، سواءً كانت تحدّياتٍ اجتماعيّةً أو سياسيّةً أو اقتصاديّةً أو إداريّةً أو نفسيّةً، وتحاولُ إيجادِ حلولٍ قابلةٍ للتطبيقِ لتخطّي هذه التّحدّياتِ.

منهجيّةُ الدّراسةِ

انتهجَتِ الدّراسةُ نهجاً كميّاً ونوعيّاً في جمعِ وتحليلِ البياناتِ، يهدفُ إلى تشخيصِ واقعِ مشاركةِ المرأةِ الأردنيّةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ لعامِ ٢٠٢٤ وانخراطِها في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ من خلالِ قياسِ توجّهاتِ المواطنين الأردنيّين نحو دعمِ النساء كناخباتٍ ومرشّحاتٍ في ضوءِ قانونِ الانتخابِ وقانونِ الأحزابِ السّاري في فترةِ إعدادِ الدّارسةِ (أيلول ٢٠٢٤).

تمّ إعدادِ استبانةٍ إلكترونيّةٍ صُمّمت خصيصاً لغاياتِ جمعِ البياناتِ الكميّةِ والنّوعيّةِ اللّازمةِ لتحقيقِ أهدافِ الدّراسةِ بلغَ عددُ فقراتِ الاستبانةِ بعدَ التّمحيصِ والتّطويرِ ٤٢ سؤالاً رئيساً توزّعت على سبعةِ محاورَ رئيسة هي:

- المحورُ الأوّلُ: البيانات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمستجيبين.
- المحورُ الثّاني: واقع المشاركة في الانتخابات النّيابيّة السّابقة عام ٢٠٢٠.
- المحورُ الثّالثُ: توجّهات المشاركة في الانتخابات النّيابيّة الحاليّة عام ٢٠٢٤.
- المحورُ الرّابعُ: مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة، ما بين تخصيص الكوتا النّسائيّة وتحدّيات العمل الحزبيّ.
- المحورُ الخامسُ: أثر وجود المرأة في مجلس النّواب على أداءه الرّقابيّ والتّشريعيّ وقضايا المرأة.
- المحورُ السّادسُ: تحدّيات انخراط المرأة في الحياة السّياسيّة والحزبيّة.
- المحورُ السّابعُ: برامج الدعم المجتمعي وحملات التّوعية الإعلاميّة بأهميّة مشاركة النساء كناخبات ومرشّحات.

هذا بالإضافةِ إلى قيامِ فريقِ الدّراسةِ بمراجعةِ وتحليلِ القوانين والتّشريعات ذات الصّلةِ، وهي:

- قانونُ الأحزابُ السّياسيّةُ رقم ٧ لسنة ٢٠٢٢.
- قانونُ الانتخابِ لمجلسِ النّوابِ رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ وتعديلاته.
- الاستراتيجيّةُ الوطنيةُ للمرأةِ في الأردنّ (٢٠٢٠-٢٠٢٥).

عيّنةُ الدّراسةِ وإطارُها المكانيّ والزّمانيّ

استناداً إلى الجداول النّهائيّة للناخبين الّتي نشرتها الهيئة المستقلّة للانتخاب، يبلغُ إجماليّ عددِ النّاخبين الّذين يحقُّ لهم التّصويت في الانتخابات النيابيّة لعام ٢٠٢٤ (٥,١١٥,٢١٩ ناخباً وناخبةً)، ٤٧,٤٪ منهم من الذّكورِ (٢,٤٢٥,٢٩٣ ناخباً) و ٥٢,٥٪ منهنّ من الإناثِ (٢,٦٨٩,٩٢ ناخبةً).

تُعتَبَرُ فئةُ الشّبابِ مِمّن تزيدُ أعمارُهم عن ١٨ عاماً وتقلُّ أعمارُهم عن ٣٥ عاماً من الفئاتِ الرئيسةِ في هذه الانتخاباتِ حيثُ يبلغُ عددُهم ٢,٣٢٣,٤٧٨ شاباً و شابةً، بنسبة ٤٥,٤٪ من العدد الكلّي للناخبين، فيما يبلغُ عددُ الّذين يصوّتون لأوّلِ مرّةٍ ممن بلغوا ١٨ عاماً بحلولِ موعدِ الاقتراعِ، العاشر من أيلول لعام ٢٠٢٤، (٥٩٠,٧٩٤ ناخباً وناخبةً) بنسبة ١١,٥٪ من العددِ الكلّي للناخبين.

للوصولِ إلى عيّنةٍ ممثّلةٍ للفئةِ المستهدفةِ ممّن يحملون الجنسيّةَ الأردنيّةَ ويحقُّ لهم المشاركة كناخبين في الانتخاباتِ النيابيّةِ يبلغون من العمر ١٨ عاماً أو أكثرَ، فقد تمّ اختيار عيّنة عشوائيّة من جميعِ الدّوائرِ الانتخابيّةِ لتعبئةِ الاستبانةِ بواقع ٣٢٧ مشاركاً ومشاركةً. تمَّ جمعُ البياناتِ خلالَ الفترةِ ما بين الثامن و الحادي عشر من أيلول لعام ٢٠٢٤.

تبلغُ درجةُ الثّقةِ (Level Confidence) الّتي تمَّ اعتمادُها لإجراءِ التّحليلِ الإحصائي ٩٣٪. بمعنى أنّه لو تمَّ أخذُ عيّنةٍ أخرى بنفسِ الحجمِ والخلفيّةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ (٣٢٧ مشاركاً ومشاركةً) فإنّ نسبةَ أن تكونَ الإجاباتُ متطابقةً بينَ العيّنتَيْن هي ٩٣٪.

تُعتَبَرُ النسبةُ المثاليّةُ إحصائيّاً هي ٩٥٪ ولكن أيّ نسبة اعلى من ٩٠٪ هي نسبةٌ مقبولةٌ علميّاً.

المحورُ الأوّلُ: البياناتُ الاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ للمستجيبِين

تمَّ تعبئةُ ٣٢٧ استبيانٍ من قبلِ مواطنين ومواطناتٍ يحملونَ الجنسيّةَ الأردنيّةَ وأعمارهم فوقَ الثّامنةَ عشرَ عاماً، خلالَ الأسبوعِ الثّاني من شهر أيلول (١١-٨ أيلول) لعامِ ٢٠٢٤ ويصادفُ نفسَ الأسبوعِ الّذي يجري فيه الاقتراعُ للانتخاباتِ النيابيّةِ.

- الأغلبيّةُ العظمى من المستجيبين (٨٤,١٪) هنّ من النّساءِ، بينما بلغتْ نسبةُ المستجيبِين من الرّجال ١٥,٩٪.
- ٢٦,٦٪ من المستجيبِين تتراوحُ أعمارُهم بين الـ٤٥ عاماً و الـ٥٤ عاماً. ٢٣,٥٪ تتراوحُ أعمارُهم بين الـ٢٥ والـ٣٤ عاماً.
- نصفُ المستجيبِين تقريباً (٤٨٪) متزوجون / متزوجات.
- اثنَيْن من بين كلّ ثلاثةِ مستجيبين هم من الحاصلين على الشّهادةِ الجامعيّةِ الأولى أو ما يفوقُها. ٤٤٪ من المستجيبين يحملون درجةَ البكالوريوس، ٢٢,٣٪ يحملونَ مؤهّلاتٍ أكاديميةً عُلْيا (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة).
- ٤٤,٦٪ من المستجيبين يعملون حالياً. بينما ٣٤,٣٪ هم باحثون عن عملٍ. باقي المستجيبين هم من فئةِ المتقاعدين / المتقاعداتِ أو ربّاتِ المنازلِ.
- ينتمي ٤١,٦٪ من المستجيبين إلى الطّبقةِ ما دون المتوسّطةِ والّتي يبلغُ معدّلُ دخلِها الشّهري ما بين ٣٠٠ و ٦٠٠ دينارٍ أردنيّ، بينما ينتمي ٣٠,٦٪ من المستجيبين إلى الطّبقةِ المتوسّطةِ وفوق المتوسّطةِ بمعدّلِ دخلٍ شهريٍّ أعلى من ٦٠٠ دينارٍ أردنيٍّ.
- ٢٧,٨٪ من المستجيبين ينتمون إلى طبقةِ ذوي الدّخلِ المحدودِ والّتي يقلُّ معدّلُ دخلِها الشّهريّ عن ٣٠٠ دينارٍ أردنيٍّ.
- ١٥,٦٪ من المستجيبين ينتمون إلى فئةِ الأقلّيّاتِ ويقومون بالتّصويتِ على كوتا المسيحيّين أو الشيشان والشّركس.

المحورُ الثّاني: واقعُ المشاركةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ السّابقةِ

أفادَ ٧٠٪ من المستجيبين أنّهم قاموا بالمشاركةِ في الانتخاباتِ النيابيّةِ السّابقةِ عام ٢٠٢٠، بينما أفادَ ٣٠٪ من المستجيبين أنّهم لم يقوموا بالمشاركةِ.

من بين المستجيبين الّذينَ قاموا بالمشاركةِ في الانتخاباتِ النيابيّةِ السّابقةِ عام ٢٠٢٠؛

- أفادَ نصفُ المستجيبين تقريباً (٥٢٪) أنّ أحدَ أقاربهم حتى الدّرجةِ الثّانيةِ أو أحدَ أبناءِ عشيرتهم كان مرشحاً للانتخابات النيابيّة السّابقة.
- سبعةٌ من بينِ كلّ عشرةِ مستجيبين تقريباً (٧٠,٦٪) قاموا بالتّصويتِ لذلك المرشّحِ بينما لم يقم الثّلاثةُ الآخرون (٢٩,٤٪) بالتّصويتِ له / لها وقاموا بالتّصويتِ لمرشّحٍ آخر.

أفادَ المستجيبون الذين لم يقوموا بالمشاركةِ في الانتخاباتِ النيابيّةِ السّابقةِ عام ٢٠٢٠ أنَّ أبرزَ أسبابِ عدمِ المشاركةِ هي:

- ٤٠,٨٪ من المستجيبين ذكروا توجُّهَ النّوابِ إلى تحقيق أهدافِهم الشّخصيّةِ أثناءَ فترةِ وجودِهم في مجلس النّواب.
- ٣٢,٦٪ من المستجيبين ذكروا عدمَ الثّقةِ في مجلس النّواب.
- ٢٩,٦٪ من المستجيبين ذكروا عدمَ وجودِ مرشّحين ذوي كفاءة.
- ٢٧,٥٪ من المستجيبين ذكروا عدمَ وفاءِ النّوابِ لوعودهم في فترة التّرشّح.
- ١٦,٣٪ من المستجيبين ذكروا أسباباً أخرى مثل وباء الكورونا، التّواجد خارجَ البلادِ في يومِ الاقتراعِ، الحالة الصّحيّة حالت دونَ القدرةِ على التّصويت، بُعد مركزِ الاقتراعِ عن مكان الإقامةِ (خصوصاً مراكز اقتراع الأقلّيّات من المسيحيّين والشّركس والشّيشان)، وعدم الوعي لأهميّةِ العمليّةِ الانتخابيّةِ.

المحورُ الثّاني: واقعُ المشاركةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ السّابقةِ

بالنّسبةِ لأداءِ السّيداتِ النائباتِ بشكلٍ عامٍ في مجلسِ النّوابِ السّابقِ ٢٠٢٠؛

- أفادَ ٥٩,٩٪ من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ كان ضعيفاً أو أقلّ من جيّد (غير مُرضٍ).
- أفادَ ٢٨,٧٪ من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ كان جيّداً (مُرضٍ إلى حدٍ ما).
- أفادَ ١١,٣٪ من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ كان جيّداً جداً أو ممتازاً (مُرضٍ).

بالنّسبة لأداءِ السّيداتِ النائباتِ في مجلسِ النّوابِ السّابقِ ٢٠٢٠ فيماً يتعلّقُ بقضايا المرأةِ بشكلٍ خاصٍ؛

- أفادَ ٦٦,٧٪ من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ النائباتِ كان ضعيفاً أو أقلَّ من جيد (غير مُرضٍ).
- أفادَ ٢٤,٨٪ من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ النائباتِ كان جيداً (مُرضٍ إلى حدٍ ما).
- أفادَ ٨,٩٪ فقط من المستجيبين أنّ أداءَ السّيداتِ النائباتِ كان جيداً جداً أو ممتازاً (مُرضٍ).

صورة لمجموعةٍ من العضوات في مجلس النّواب السّابق ٢٠٢٠

المحورُ الثّالث: توجّهاتُ المشاركةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ الحالية

فيما يخصُّ توجّهاتِ المستجيبين نحوَ المشاركةِ في الانتخابات النّيابيّة الحاليّة؛

- ثلاثةٌ من بينِ كلّ أربعةِ مستجيبين تقريباً (٧٥,٨٪) أفادوا أنّهم يريدون المشاركةَ في الانتخابات النّيابية الحاليّة عام ٢٠٢٤، بينما واحد من بينِ كلّ أربعةِ مستجيبين (٢٤,٢٪) أفاد أنّه لا يرغبُ بالمشاركة.

أفادَ المستجيبون الّذين يريدون المشاركةَ أنّ العواملَ الرئيسةَ الّتي يقومون بناءً عليها باختيارِ المرشّحِ / المرشّحةِ أو القائمةِ الّتي ينوون التّصويتَ لها هي:

- العواملُ الأكثرُ أهميّةً: يرى المستجيبون أنّ العواملَ الأكثرَ أهميّةً هي خدماتُ ونشاطاتُ المرشّحِ في المنطقة (٦٠,٩٪) ويتبعُه البرنامجُ الانتخابيّ للمرشّح / المرشّحة أو القائمة (٥٣,٥٪).
- العواملُ الأقلُّ أهميةً: يرى المستجيبون أنّ الخبرةَ السّابقةَ للمرشّح / المرشّحة في مجلسِ النّوابِ هو عاملٌ أقلُّ أهميةً من العواملِ السّابقة (٢٥,١٪)، وأنّ العاملَ الأقلَّ أهميةً هو العشيرةُ الّتي ينتمي إليها المرشّح / المرشّحة.

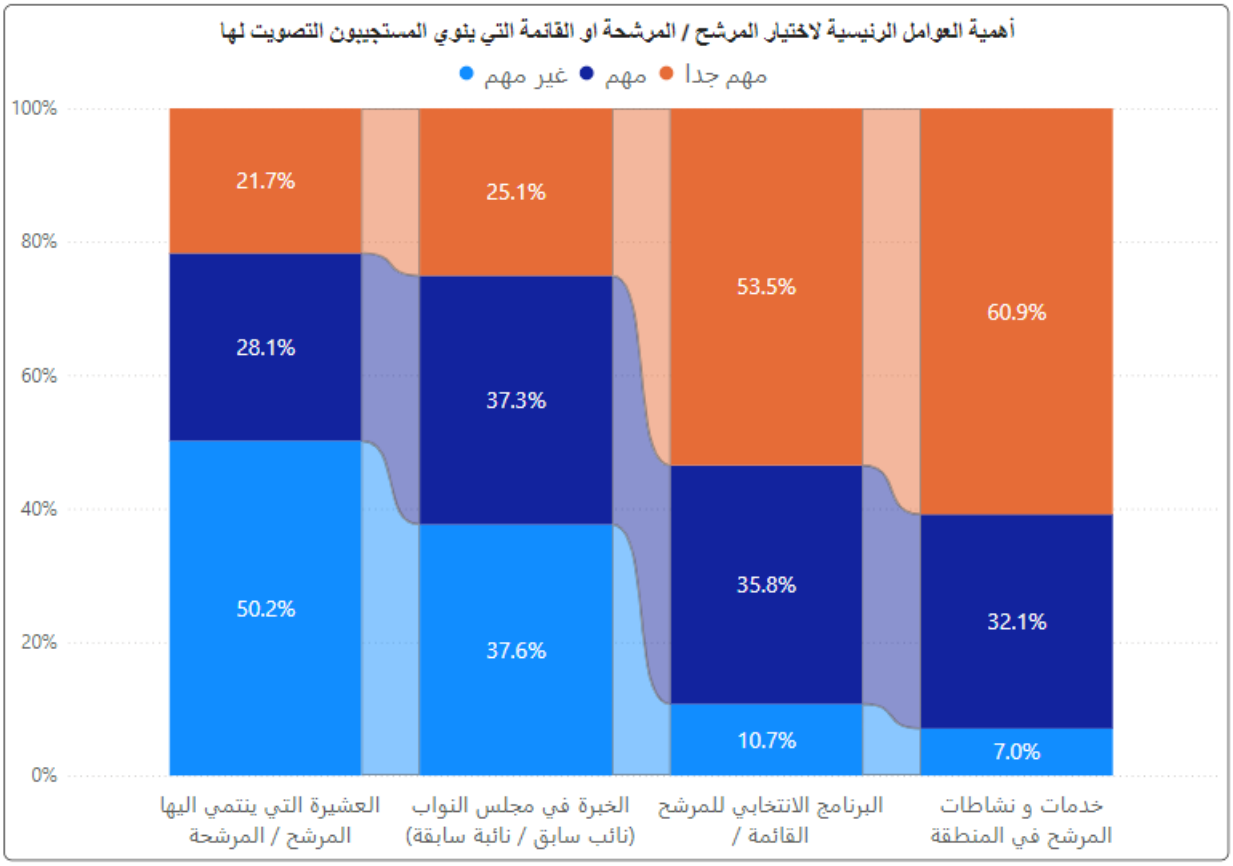

المحورُ الثّالث: توجّهاتُ المشاركةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ الحاليّةِ

هناك عدّةُ عواملٍ تؤثّرُ على مشاركةِ النّساءِ تحديداً في الانتخاباتِ النّيابيّةِ كمرشّحاتٍ عن الدّوائرِ المحلّيّةِ و الدّائرةِ العامّةِ. أشارَ المستجيبون إلى العواملِ التّاليةِ، حسبَ الأهميّةِ من الأكثرِ إلى الأقلّ:

- غيابُ الوعي الكافي في المجتمعِ.
- دعمُ الأحزابِ للمرأة.
- قانونُ الانتخابِ.
- العاملُ الاقتصاديّ.
- عدمُ اهتمامِ المرأةِ في السّياسة.
- الثّقافةُ المجتمعيّةُ السّائدةُ (العاداتُ والتّقاليدُ).

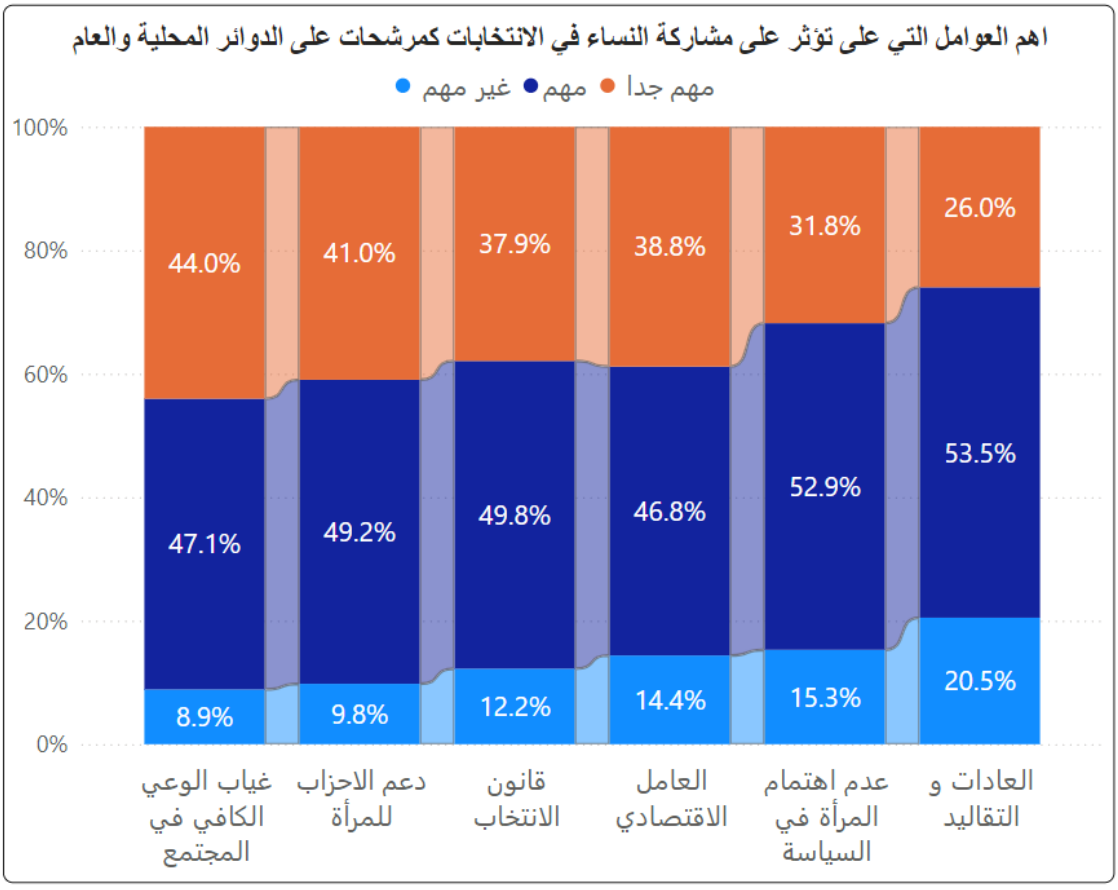

المحورُ الرّابعُ: مشاركةُ المرأةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ، ما بينَ تخصيصِ الكوتا النّسائيّةِ وتحدّياتِ العملِ الحزبيّ

تعتقدُ الأغلبيّةُ العُظمى من المستجيبين (٨٥٪) أنّ تحقيقَ العدالةِ بينَ الجنسَيْن يمكنُ أن يساهمَ في تعزيزِ الدّيمقراطيّةِ على مستوى الدّولةِ عن طريقِ تعزيزِ مشاركةِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ. ٨٦,٦٪ يعتقدون أنّه لا يمكنُ قياسُ أداء النّائب أو النّائبة بشكل عامٍ بناءً على الجنسِ، بل إنّ الأداءَ يقاسُ بناءً على نشاطِ النّائبِ / النّائبةِ تحتَ قبّةِ البرلمان وعلى مستوى الدّائرةِ الانتخابيّةِ الّتي يمثّلُها.

تعتقدُ الأغلبيّةُ العظمى من المستجيبين (٨٦,٥٪) أنّ نظامَ الكوتا النّسائيّة في قانونِ الانتخاباتِ البرلمانيّةِ الحالي مُنصفٌ للمرأةِ، وأنّه لو لم يكن هناك كوتا نسائيّة فإنّ احتمالَ وجودِ نائباتٍ سيّداتٍ في مجلس النّواب ضئيلٌ وقد يكون شبهَ معدومٍ. بينما يرى باقي المستجيبين (١٣,٥٪) أنّ نظامَ الكوتا النّسائيّة غيرُ مُنصفٍ للمرأة للأسبابِ التّاليةِ:

- إنّ نظامَ الكوتا يعاملُ المرأةَ على أنّها أقلّيّةٌ مثل الأقلّيّات الأخرى (المسيحيّين والشّركس والشّيشان) وذلك غيرُ صحيحٍ حسابيّاً حيثُ أنّ الأغلبيّةَ العُظمى من النّاخبات (٥٢,٥٪) هنّ من الإناث.
- تخصّصُ الكوتا ١٨ مقعداً نسائيّاً فقط من أصلِ ٩٧ مقعداً للدوائرِ المحلّيةِ.
- تختلفُ النّساءُ بشكلٍ عامٍ باختلاف مستوياتِهم الثّقافيّةِ والعلميّةِ والاجتماعيّةِ، وتخصيصُ الكوتا النّسائيّةِ لمقعدٍ نسائيّ واحدٍ في كلّ من الـ ١٨ دائرةً محلّيّةً لا يمكنُ أن يمثّلَ كلَّ النّساءِ على اختلافاتِهنّ في تلكَ الدّائرةِ.

المحورُ الرّابعُ: مشاركةُ المرأةِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ، ما بينَ تخصيصِ الكوتا النّسائيّةِ وتحدّياتِ العملِ الحزبيّ

يعتقدُ ٦٠٪ من المستجيبين أنّه لا يوجدُ فجوةٌ بين النّساء والرّجال في العمل الحزبيّ. بينما يرى باقي المستجيبين (٤٠٪) أنّه يوجدُ فجوةٌ بين الجنْسَيْن للأسبابِ التّاليةِ:

- سيطرةُ الرّجالِ على مراكز صنع القرار في الحزب.
- الموروثُ المجتمعيّ أنّ المرأةَ ليس لديها الخبرةُ الكافيةُ في العملِ السّياسيّ بشكل عام والعمل الحزبيّ بشكل خاص؛ هناك ثقافة سائدة بأنَّ الأحزابَ خاصّةٌ بالرّجال فقط من دون النّساء ومن غير المقبول اجتماعيّاً مشاركة المرأة في الأحزاب السّياسيّة.
- الأحزابُ تجربةٌ جديدةٌ ولا يوجدُ للنّساء خبرةً بها، وإن وجدَتِ الخبرةُ فإنّها محدودةٌ وغيرُ كافيةٍ.

اثنان من بينِ كلّ ثلاثةِ مستجيبين (٦٦,٦٪) يعتقدون أنّ التّمثيلَ النّسائيَّ داخلَ الأحزابِ غير كافٍ. بالمقابل، ٨٥,٣٪ من المستجيبين يعتقدون أنّ القوانينَ والأنظمةَ السّاريةَ حاليّاً تعزّزُ من دورِ المرأةِ في المشاركةِ في الحياةِ السّياسيّةِ، ويَعتَقِد الغالبيّةُ العُظمى من المستجيبين (٩٠,٥٪) أنّ التّعديلاتِ الّتي طرأتْ على منظومةِ التّشريعاتِ السّياسيّةِ المتمثّلةِ في قانونِ الانتخابِ لمجلسِ النّوابِ رقم ٤ لسنةِ ٢٠٢٢ سوفَ تزيدُ من مشاركةِ فئةِ الشبابِ.

المصدر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

المحورُ الخامسُ: أثرُ وجودِ المرأةِ في مجلسِ النّوابِ على أدائِه الرّقابيّ والتّشريعيّ وقضايا المرأةِ

عند سؤالِ المستجيبين عن أثرِ وجودِ المرأة في مجلسِ النّوابِ على أداء المجلس الرّقابيّ والتّشريعيّ، أفاد ٧٨,٩٪ منهم أنّ وجودَ المرأةِ له أثرٌ ملموسٌ (أثرٌ جيّدٌ أو كبيرٌ) على التّشريعاتِ والقوانين الّتي يتمّ إقرارها.

أفاد المستجيبون أنّ أبرزَ القضايا المتعلّقةِ بالنّساء الّتي يجبُ إلقاءُ الضّوءِ عليها تحتَ قبّة البرلمانَ في المجلس النّيابيّ القادم هي:

- قانونُ العملِ وتحديداً الأنظمة المتعلّقة بالمساواة في الأجور بين المرأة والرّجل والأنظمة المتعلّقة بالمرأة تحت مظلّة قانون الضّمان الاجتماعيّ.
- قانونُ الأحوالِ الشّخصيةِ وتحديداً قضايا الطّلاق والحضانة والميراث.
- قانونُ الجنسيّةِ وتحديداً إعطاء الجنسيّة لأبناء الأردنيّات المتزوّجات من غير أردنيّ.
- قوانينُ أخرى مثل قانون الجمعيّات والقوانين المتعلّقة بالتّحرّشِ الجنسيّ والاغتصابِ والقوانينِ والأنظمةِ المتعلّقةِ بتشكيلِ مجالسِ الأمناءِ ومجالسِ الإدارةِ في مختلفِ مؤسّساتِ الدّولةِ.

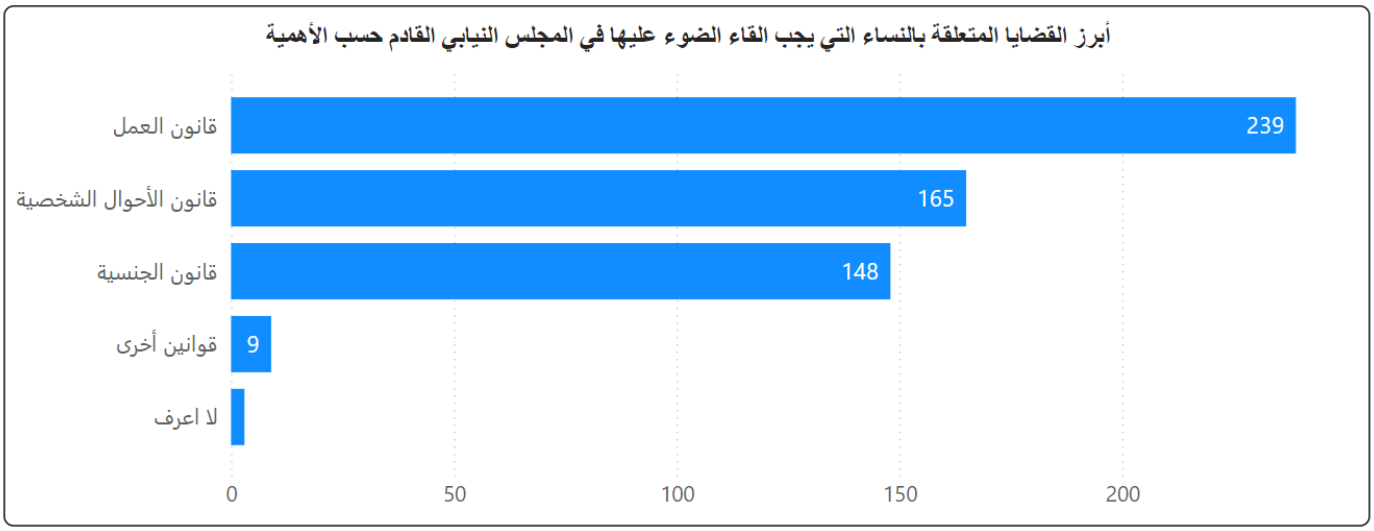

المحورُ السّادسُ: تحدّياتُ انخراطِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ

أفاد المستجيبون بوجود عدّةِ أنواعٍ من التّحدّياتِ الّتي تحدُّ من مشاركةِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّة، أبرزها:

التّحديّاتُ الاجتماعيّةُ: تتمثلُ في العادات والتّقاليد الّتي تشّجعُ الذّكورَ على التّرشّحِ والانخراطِ في الحياة السّياسيّة والحزبيّة دون الإناث بالإضافة إلى الموروث الثّقافيّ والاجتماعيّ والمنظومة العشائريّة الّتي تُعارض في كثير من الأحيان أن تُمثّلَ العشيرة امرأة.

تُعرّفُ الهيئةُ المستقلّةُ للانتخابِ العنفَ الانتخابيّ ضدّ المرأة بأنّه كلُّ فعلٍ أو امتناعٍ عن فعل (ماديّ أو معنويّ) يهدف مُرتَكِبه إلى حرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أيّ حقٍ أو عملٍ أو حريّة من الحقوق والحرّيّات المنصوص عليها في قانون الانتخاب، ويكون قائماً على أساس جنس المرأة. أشار المستجيبون إلى تعرّضُ الكثيرَ من النّساءِ للعنفِ الانتخابيّ حيثُ يقومُ ربُّ الأسرةِ بالإملاء على زوجتِه وأبنائِه وإخضاعِهم للتصويت للمرشّح / المرشّحة / أو القائمة ممَّا يراه مناسباً، وفي غالبيّة الأحيان يكون ذلك المرشّح / المرشّحة أحد أقارب أو أبناء عشيرة ربّ الأسرة.

أشار المستجيبون إلى جدليّةِ قضيّةِ دعمِ المرأةِ للمرأةِ، وأنّ تكاتف النّساء في صفٍ واحدٍ مع مرشّحةٍ تمثّلهن هو أمرٌ غير مرجّحٍ حيثُ أنّ الكثيرَ من النّساءِ يعتقدن أنّ الرّجلَ يمكن أن يمثّلهن بشكلٍ أفضل في مجلسِ النّوابِ، بالإضافةِ إلى غيابِ الدّعمِ العائليّ ودعم الأقارب بشَقّيه الماديّ والمعنويّ، والّذي إن وجدَ فإنّه لا يكفي وحده لإيصال المرأةِ إلى قبّة البرلمان دونَ وجودِ الدّعمِ المجتمعيّ.

يعتقدُ أغلبيّةُ المستجيبين أنّ المجتمعَ ينظرُ إلى المرأة على أنّها غيرُ قادرةٍ على العمل السياسيّ وتولّي مراكزِ صُنع القرار، وذلك ليس فقط على مستوى السّلطة التّشريعيّة المتمثّلة في مجلس النّواب، بل أيضاً على مستوى السّلطةِ التّنفيذيّةِ المتمثّلةِ برئيسِ الوزراءِ والفريق الوزاريّ. لم يسبق في تاريخ الدّولة الأردنيّة أن تولّت امرأة منصب رئيس الوزراء، وعدد الوزيرات في كلّ فريق وزاري في الحكومات المتعاقبة لا يكاد يتجاوز ربع الفريق في أفضل حالاته.

بتاريخ الثّامن عشر من أيلول لعام ٢٠٢٤ وبعد مرور أسبوع على صدور النّتائجِ النّهائيّةِ للانتخاباتِ النيّابيّةِ لعام ٢٠٢٤، صدرت الإرادة الملكيّة السّامية بالموافقة على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدّكتور جعفر حسّان وهو رئيسُ الوزراءِ الـ١٤ في عهدِ جلالة الملكِ عبدالله الثّاني بن الحسين المعظّم. ضمَّ الفريقُ الوزاريُّ الجديدُ خمسَ عضوات فقط من أصل ٣١ عضواً في الفريق الوزاريّ بانخفاض عن الفريق الوزاريّ السّابق برئاسة الدكتور بشر الخصاونة والّذي كان يضمّ سبعَ عضواتٍ.

تشكّلُ كلُّ هذه التّحدياتِ الاجتماعيّةِ والموروثِ الثّقافيّ والاجتماعيّ عائقاً يحولُ دون زيادةِ نسبةِ ترشُّح المرأةِ للانتخاباتِ النّيابيّة.

المحورُ السّادسُ: تحدّياتُ انخراطِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ

التّحدياتُ القانونيّةُ والتّشريعيّةُ: أشار المستجيبون إلى ضعفِ التّشريعاتِ الّتي تُعْنى بتشجيع مشاركةِ المرأة في الانتخابات النّيابيّة واقتصارها على الكوتا النّسائيّة الّتي تنظر إليها على أنّها أقلّيّة وتسعى إلى تمثيلها بالحدّ الأدنى في مجلس النّواب. بالإضافة إلى أنّ مشاركةَ المرأةِ في القوائم الحزبيّة هي مشاركةٌ شكليّة في معظم الأحزاب يفرضها قانون الانتخاب الحالي الّذي لا يمنع الرّجل من التّوغّلِ على المرأةِ في الحزبِ الّذي يترأّسُه.

التّحدّياتُ الاقتصاديّةُ: إضافةً إلى التّحدّياتِ الاجتماعيّةِ والتّشريعيّة، يَصعُب على المرأةِ الحصولُ على الموارِدِ الماليّةِ اللّازمةِ لخوضِ الانتخاباتِ بأنواعها، سواءً النّيابيّة أو اللّامركزيّة أو البلديّة. تتلخّصُ التّحديّاتُ الاقتصاديّةُ في تكاليف التّرشّحِ للانتخاباتِ والّتي تتمثّلُ في المجمل بما يلي:

- ٥٠٠ دينارٍ غير مستردّةٍ بدل رسوم ترشّح للانتخاباتِ النّيابيّة يتمّ دفعُها للهيئةِ المستقلّةِ للانتخابِ.
- حملاتُ الدّعايةِ الإعلاميّةِ بكافّةِ أشكالِها.
- أجورُ الخبراءِ المختصّين بإعدادِ البرامجِ الانتخابيّةِ.

أشار المستجيبون إلى وجودِ تحدّياتٍ أخرى تعيقُ من مشاركة المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ، أهمّها:

- عدمُ وجودِ خبرةٍ للنساءِ في الحياة الحزبيّةِ، ومحدوديّتها إن وجدت.
- انشغالُ المرأةِ (وتحديداً الّتي ترعى الأطفالَ) بالأمورِ الأسريّةِ وصعوبةُ القدرةِ على الموازنة بين متطلّبات العمل السّياسيّ وواجباتها تجاه أسرتها.
- عدمُ إشراكِ الرّجلِ في الحملات الإعلاميّة والتوعويّة الّتي تهدفُ إلى نشر الوعي حولَ انخراطِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّة والحزبيّة.

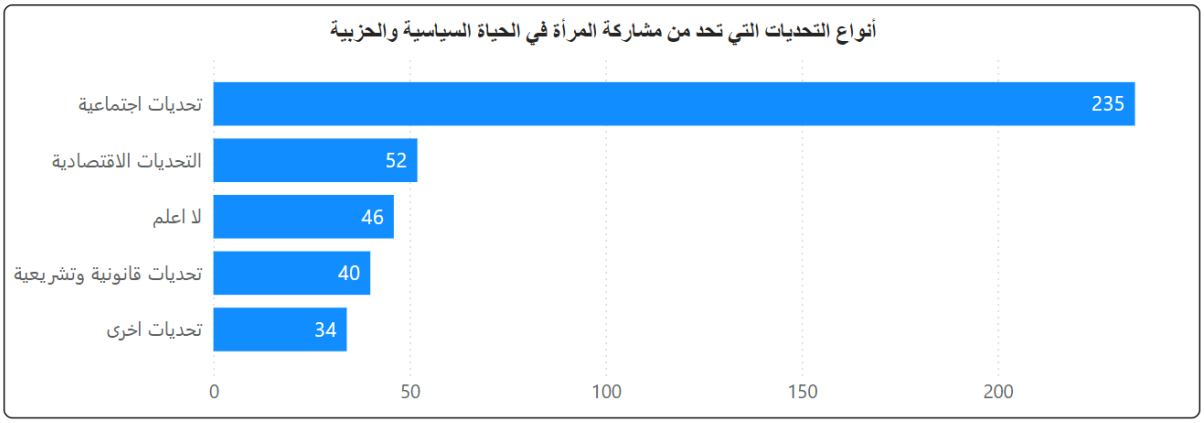

المحورُ السّابعُ: برامجُ الدّعمِ المجتمعيّ وحملاتُ التّوعيةِ الإعلاميّةِ بأهميةِ مشاركةِ النّساءِ كناخباتٍ ومرشّحاتٍ

أفاد ٦١,٤٪ من المستجيبين أنّه يوجدُ دعمٌ مجتمعيٌّ جيّدٌ أو كبير لمشاركةِ النّساء كمرشّحات في الانتخابات النّيابيّة الحاليّة. بينما أفاد ٣٨,٦٪ من المستجيبين أنّه لا يوجد دعم مجتمعي لمشاركة النّساء وإذا وجد فإنّه دعم بسيط ومحدود.

يعتقد معظم المستجيبون (٤٢,٨٪) أنّ حملاتَ التّوعيةِ الإعلاميّة لتعزيز مشاركة النّساء في العمل السّياسيّ والبرلمانيّ لها تأثيرٌ كبيرٌ على المجتمع، بينما يعتقد ٣٨,٥٪ أنّ لها تأثيراً جيّداً إلى حدٍ ما.

أشار المستجيبون إلى عدّةِ برامج وحملات توعية تهدفُ لتعزيز مشاركةِ النّساءِ في الانتخابات كانوا قد شاركوا بها في السّابق، من أبرزها:

- الحملاتُ الّتي تقوم بتنفيذِها الهيئةُ المستقلّةُ للانتخاب.
- معسكراتُ الحسين للعمل والبنّاء الّتي تقوم بتنفيذِها وزارةُ الشّبابِ الأردنيّة.
- برنامجُ مسؤوليّتُنا مشتركةٌ الّذي قامت بتنفيذهِ اللّجنةُ الوطنيّةُ الأردنيّةُ لشؤون المرأة بالتّشارك مع تجمّع لجان المرأة والهيئة المستقلّة للانتخاب واتّحاد المرأة الأردنيّة و الاتّحاد النّسائي الأردنيّ العام.
- برنامجُ الاتحادِ الأوروبيّ لتمكينِ المرأةِ.
- برنامجُ تمكين لدعمِ المشاريعِ السّياسيّةِ الّذي قام بتنفيذهِ صندوقُ الملكِ عبدِاللهِ الثّاني للتنمية.
- برنامجُ المدرسةِ السّياسيّةِ الّذي قام بتنفيذهِ المعهدُ الوطنيُّ الديمقراطيُّ بالتّعاون مع اللّجنةِ الوزاريّةِ لتمكين المرأة.
- عدّةُ مبادراتٍ مجتمعيّةٍ وبرامجُ كسبِ التّأييدِ قامت بتنفيذها منظّماتُ المجتمعِ المدنيّ وأبرزها، مبادرةُ أنت نصُّ البلدِ.
- مبادرة انتخبي صح، مبادرة هي للبرلمان، مؤسسة راصد، جمعيّةُ الشّابّاتِ المسيحيّاتِ.
- مبادرةُ صوّت الّتي قام بتنفيذها تجمّعُ لجانِ المرأةِ ومعهدُ تضامن.
- مشروعُ نحوَ مشاركةٍ سياسيّةٍ شاملةٍ ودامجةٍ الّذي نفّذته وزارةُ الشّؤونِ السّياسيّةِ والبرلمانيّةِ بالتّعاون مع تجمّع لجان المرأة.

توصياتُ الدّراسةِ

بناءً على تحليلِ نتائجِ الدّراسةِ بشقَّيْها الكمّيّ والنّوعيّ، يقترحُ فريقُ عملِ الدّراسةِ مجموعةً من التّوصيات موزّعة على ثلاثة مستويات رئيسة:

المستوى الأول: زيادةُ نسب المشاركة في الانتخابات بأنواعها وتعزيز الثّقافة المجتمعيّة لذلك:

- تشجيعُ جميعِ فئاتِ المجتمعِ، وبخاصّة فئة الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين الـ١٨ و الـ٣٥ عاماً كونهم يشكّلون نسبة ٤٥,٤٪ من كافّة المرشّحين، على المشاركةِ في العملياتِ الانتخابيّةِ بأنواعها، سواءً البلديّة أو اللّامركزيّة أو النّيابيّة أو النّقابيّة أو الحزبيّة، وتكثيف جهودِ وبرامجِ المؤسّساتِ الحكوميّةِ ومؤسسات المجتمع المدنيّ والمنظّمات غير الحكوميّة وغير الرّبحيّةِ الّتي تهدف إلى نشر التّوعية بأهمّيّة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة كشكل من أشكال ممارسة الديموقراطيّة والمواطنة الصّالحة.
- تُعَدُّ تجربةُ انتخاباتِ مجالسِ الطّلبة في المدارسِ والجامعاتِ من التّجاربِ النّاجحة والّتي تُعْتَبر أنموذجاً يهيّئ الطّلبة منذ الصّغر للمشاركة في العمليّة الانتخابيّة كناخبين ومرشّحين. يمكن تعزيز دور المؤسّسات التّعليميّة عن طريق البرامج والنّشاطات والنّدوات والمساقات ذات الصّلة الّتي تركّز على ضرورة انخراط المرأة في الحياة السّياسيّة.

المستوى الثاني: برامجُ تمكينِ المرأةِ بهدفِ تعزيزِ مشاركتِها في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ:

- تطويرُ التّشريعاتِ والتّعليماتِ ذات العلاقةِ بتشكيلِ ورئاسةِ الأحزاب السّياسيّة من خلال تعزيز وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في الأحزاب وبناء ثقافة العمل الحزبيّ الّتي تتّسم بالشّموليّة والمشاركة الفاعلة، وتشديد الرّقابة و تغليظ العقوبات للحد من حالات العنف الانتخابيّ.
- تكثيفُ الجهودِ الّتي تقومُ بها الجهاتُ الحكوميّةُ المعنيّةُ وتحديداً وزارة الشّؤون السّياسيّة والبرلمانيّة والهيئة المستقلّة للانتخاب والجهات الأخرى كالمؤسّسات التّعليميّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ والهيئات الشّبابيّة و النّقابات والأحزاب السّياسيّة والّتي تهدف إلى بناء قدرات النّساء الرّاغبات بالترشّح للانتخابات النّيابيّة في مجالات العمل الحزبيّ وكيفيّة كسب التّأييد والتّواصل مع القاعدة الانتخابيّة وإعداد البرامج الانتخابيّة.

توصياتُ الدّراسةِ

بناءً على تحليل نتائج الدراسة بشقيها الكمي والنوعي، يقترح فريق عمل الدراسة مجموعة من التوصيات موزعة على ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الثالث: تجاوزُ التّحدّياتِ الاجتماعيّةِ والتّشريعيّةِ والقانونيّةِ الّتي تعيقُ من انخراطِ المرأةِ في الحياةِ السّياسيّةِ والحزبيّةِ على مستوى الأفرادِ والمؤسّساتِ والمجتمعِ:

يضمنُ نظامُ الكوتا النّسائيّة تمثيلَ حدٍ أدنى من النّساءِ في مجلسِ النّوّاب، ولكنّ مقعداً واحداً لكل دائرة انتخابيّة لا يكفي لتمثيل الغالبيّة العظمى من النّساء على اختلاف مستوياتهم الثّقافيّةِ والاجتماعيّةِ والتّعليميّةِ. هناك ضرورة مُلحّة لزيادة عدد مقاعد الكوتا النّسائية تدريجيّاً بالتّزامن مع عمل برامج التّوعية الّتي تهدفُ إلى تعزيزِ مشاركةِ المرأةِ في الحياة السّياسيّة والحزبيّة حتّى الوصولِ إلى مجلسٍ نيابيّ يعكس جميعَ فئاتِ المجتمع المختلفة من خلال برامج توعويّة بأهميّة مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة والحزبيّة.

- لا تزال النّظرةُ المجتمعيّةُ على أنّ المرأةَ لا تصلحُ للعمل السّياسيّ والحزبيّ هي السّائدةُ بين نسبة كبيرة من أبناء المجتمع، خصوصاً في القرى والبوادي والأرياف الّتي تسودُ فيها الثّقافةُ العشائريّةُ، حيث أنّه من غير المقبول اجتماعيّاً انخراطُ المرأةِ في الحياة السّياسيّة والحزبيّة أو حتّى مشاركتها كناخبة.
- على السّلطة التّنفيذيّة ممثلةً برئاسة الوزراء أن تعزّزَ من تمثيل النّساء ضمنَ الفريقِ الوزاريّ لكي تكون أنموذجاً يُهْتدى به في محاربة ثقافةِ العيبِ والموروثِ المجتمعيّ وتشجيع مشاركةِ النّساء في الحياة السّياسيّة والحزبيّة، وأن تعمل الحكومة مع مجلس النّوّاب على إيجاد حلول لأبرزِ القضايا المتعلّقةِ بالمرأةِ ضمنَ جهودِها الهادفةِ لسدّ فجوةِ الثّقةِ بين الحكومة والشّعب. بالإضافة إلى نشر التّوعية على مستوى الأفراد والمجتمع عن برامج الدّعم المجتمعيّ والحملات الإعلاميّة، واتّباعِ نهجٍ شموليّ يشركُ في نشاطاته الرّجلَ والمرأةَ على حدٍ سواء.

Phone: 06-5052433 extension 218

Email: info@jnfw.org.jo

Website: www.jnfw.org.jo/

Address: Al-Khamael street, Al-Hashmi Al-Shamali, Amman, Jordan

Facebook Page: أمانة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني /jnfw